«الأبعاد الجيوستراتيجية للدبلوماسية الناعمة[1] للمملكة المغربية في الفضاء الإفريقي»

المصطفى بوكرين*

ملخص :

فرضت المتغيرات السياسية والجيوستراتيجية الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية المغربية التحول نحو الوجهة الافريقية، من أجل إعادة تموقع المملكة بالقارة كفاعل أساسي، انطلاقا من بعض المحددات والثوابت التي ظلت تتحكم في ذلك، لاسيما الروابط التاريخية التي تجمع المملكة بغالبية دول القارة، وموقعها الجغرافي الذي يشكل محط تنافس دولي بين القوى الكبرى، ثم الروابط الدينية والثقافية، إضافة إلى اهتمام المملكة بالأبعاد الأمنية في الجانب الافريقي لمحاربة كل التهديدات الخارجية التي تمس بأمن واستقرار المنطقة، علاوة على نهج المملكة لسياسة ناعمة للهجرة من أجل تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين الوافدين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، في محاولة لإدماجهم داخل الحياة العامة للمملكة.

كلمات مفتاحية : العلاقات المغربية الإفريقية - الدبلوماسية الناعمة - سياسة الهجرة - السياسة الدينية - الأمن الإفريقي والسلام

*دكتـور في العلوم القانونية والسياسية/جامعة محمد الخامس – الرباط/ المملكة المغربية
mustaphabougrain@hotmail.com

(1) يعد أستاذ العلاقات الدولية جـوزيـف نـاي أشهر مـن نظر لمفهوم القوة الناعمة لجهة التأثير في السياسة الخارجية، وانتشر بشكل واسع في تحليل التأثير الخارجي خـارج نطاق النفوذ العسكري أو الدبلوماسي التقليدي، وقـد ظهر المفهوم خلال الحرب العالمية الثانية، والذي يشير إلى قدرة الدول على إعادة تشكيل تفضيلات شعوب الدول الأخرى من خلال مقوّمات الجذب التي تمتلكها مسبقًا أو تستحدثها، من دون الحاجة إلى اللجوء إلى العنف أو القوة العسكرية أو الضغوط الاقتصادية. يحدّد جوزيف ناي، في تنظيره عن القوة الناعمة، ثلاثة موارد رئيسة لهذه المنظومة: القيم السياسية والدبلوماسية الخارجية والقوة الثقافية. وإن كان الأصل في القوة الناعمة، من منظور مقابل للمفهوم التقليدي للقوة الصلبة القائمة على السلاح والعنف المفرط، هو الاعتماد على قدرات التمثيل السياسي والدبلوماسي للبلد بما يضمن له الحفاظ على وزن دولي، وإرسـاء قواعد الوساطة الدولية فـي حـل الـنـزاعـات مـن خلال

The Geostrategic Dimensions of Soft Diplomacy of the Kingdom of Morocco in the African Space

AlMustafa Boukrin / Doctor of law and political sciences/ Mohammed the fifth University/ Rabat / The Kingdom of Morocco

ABSRTACT :

International and regional political and geostrategic changes have forced Moroccan foreign policy to turn towards Africa, in order to reposition the Kingdom in the continent as a major player, on the basis of certain determinants and coherences that have controlled it, in particular the historical links which unite the Kingdom to the majority of the countries of the continent. Besides, its geographical situation is a pivotal point of international competition among great powers, then religious and cultural links. In addition to the Kingdom's interest in the security dimensions in the African side to combat all external threats that affect the security and stability of the region. Also, there is the Kingdom's approach of a «soft» immigration policy in order to settle the situation of illegal immigrants from sub-Saharan African countries, to integrate them into the public life of the Kingdom.

KEYWORDS : Maroccoan-African relations - soft diplomacy – policy of immigration- religious policy - African Security and peace.

استخدام الدبلوماسية الذكية لفهم سياق النزاعات وفهم مجتمعاتها والتدخل الإنساني لحل النزاعات أو التخفيف من وطأتها عبر قنوات تقديم المساعدات المتمثلة بالمنظمات الإغاثية، إلا أن للدبلوماسية الثقافية وملحقاتها (الفنون والرياضة والتاريخ والإرث) التأثير نفسه في الظهور الدولي وتوسيم الدولة (Nation Branding) بما يضمن تحسين العلاقات الدولية وبناء الصورة العامة، التي تسعى الدولة من خلال استضافة الأحداث الرياضية الكبرى، إلى تسويق المنتج الثقافي والقيم والعادات والتقاليد وأسلوب العيش، بما يشمل الطعام واللباس والبناء والرفاهية والإرث المجتمعي والحضاري أمام الزوّار وصنّاع نماذج العلاقات العامة في الدول الشريكة, بذلك يتم تعريفها من خلال قدرة الدولة على التأثير في العلاقات الدولية لرعاية مصالحها الخاصة، فالقوة الناعمة هي قوة النموذج، وجاذبية الثقافة، وسمو القيم والمبادئ، والمصداقية في الالتزام بكل هذا. إنها امتلاك الخصائص التي تجعل الآخرين يتطلعون للدولة باعتبارها نموذجاً يحتذى، ومصدراً للإلهام.

مقدمة

شكلت المملكة المغربية فاعلا مهما من الفواعل الأساسية في السياسة الدولية، من خلال حضورها المتزايد في الساحتين الدولية والقارية، واستطاعت أن تواجه العديد من التحديات والإكراهات التي فرضتها الأحداث والتحولات الدولية والإقليمية، المطبوعة بالتوتر وعدم الاستقرار، مستثمرة بذلك الفرص والمؤهلات للتسويق

للنموذج المغربي، لاسيما داخل القارة الافريقية التي تنتمي إليها.

تحظى الدائرة الافريقية باهتمام صانع القرار السياسي الخارجي المغربي في محيطه الإقليمي، حيث تكتسي أهمية بالغة كمجال جيوسياسي مناسب لفعل الدبلوماسية المغربية، انطلاقا من مضامين الوثيقة الدستورية لسنة 2011، التي تصر على تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما بلدان الساحل والصحراء، لكون العلاقات المغربية الافريقية تتمتع بالمثانة والأخوة المتجذرة عبر التاريخ، نظرا لعدد من القواسم المشتركة التي تجمع المغرب بالعديد من الدول الإفريقية، كالعمق التاريخي والانتماء القاري والعقائدي والديني، إضافة إلى العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية المتداخلة.

ولعل الاهتمام المغربي بالمحيط الافريقي في سياسته الخارجية يعود إلى عدة محددات أهمها الموقع الاستراتيجي للمغرب المتواجد بشمال القارة، بامتداده على واجهتين بحريتين شمالا وتغلغله إلى العمق الافريقي جنوبا كملتقى للحضارات والثقافات، ونقطة عبور نحو الوجهتين الأوربية والأمريكية. أضف إلى ذلك العمق التاريخي الذي أطر علاقات المملكة المغربية بالعديد من الدول الافريقية على المستوى السياسي والدبلوماسي والتجاري والاقتصادي وحتى العسكري، ثم المحدد الأمني الذي فرض نفسه بحدة في السنين الأخيرة، بعد تزايد التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء وظهور العديد من الحركات الإرهابية بالمنطقة (داعش - القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2] ...)، الأمر الذي جعل أمن المملكة مرتبط بأمن القارة ككل، والمحدد الديني المبني على تصريف الإسلام المغربي السمح[3] لدول إفريقيا جنوب الصحراء من أجل الحد من التأثير المتزايد للسلفية الوهابية في إطار التنافسية الإقليمية، ودعم وإنعاش الزوايا المغربية (التيجانية - القادرية - البودشيشية) التي لها امتداد في العمق الإفريقي ، وأخيرا البعد الإنساني المبني على قناعة المملكة للتضامن مع شعوب القارة، وتقديم كل أشكال

(2) تنظيم مصنف لدى دول عديدة أنه إرهابي، نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، التي ولـدت بـدورهـا من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة. في 2006 أعلنت الجماعة السلفية انضمامها إلى تنظيم القاعدة الذي كان يقوده أسامة بن لادن، قبل أن تتسمى في العام التالي رسميا باسم «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ويقول التنظيم إنه «يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي - الفرنسى والأمريكى تحديدا - والموالين له من الأنظمة (المرتدة) وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية»

(3)يعني نموذج يقوم على الإسلام السمح والوسطي، المستوحى من المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، مطبوع بقيم الاعتدال والتسامح والتعايش والانفتاح على الآخر بهدف إشاعة الصورة الحقيقية للإسلام ومكافحة الصور النمطية التي يكون ضحية لها. دون أي تأويل خاطئ لتعاليم الدين الإسلامي.

الدعم والخبرة التقنية والمالية، ونهج مقاربة جديدة في التعامل مع المهاجرين الأفارقة الوافدين على المغرب لتسوية وضعياتهم القانونية واحترام ضمانات حقوق الانسان.

من جهة أخرى، يبدو أن التحول الجاري في سياسة المغرب الخارجية في عمقها الإفريقي، له ارتباط بالتحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية عقب اندلاع ثورات الربيع العربي، مما مكنها من لعب أدوار طلائعية إقليميا ودوليا، لاسيما مع تراجع دور المحور المساند لجبهة البوليساريو.

أولا: البعد الديني كقوة ناعمة للسياسة الإفريقية للمملكة المغربية.

شكل الدين الإسلامي إحدى ركائز بناء الدولة المغربية منذ عصور، سواء تعلق الأمر بسياستها الداخلية أو الخارجية، والتزمت به في دساتيرها المتعاقبة منذ سنة 1662، حيث اعتبرت الإسلام دين الدولة الرسمي، مع ضمان لكل فرد ممارسة شؤونه الدينية بكل حرية تحت إشراف ملك البلاد باعتباره أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية وممارسته الصلاحيات المتعلقة بإمارة المؤمنين.[4]

شكل الدين الإسلامي إحدى ركائز بناء الدولة المغربية منذ عصور، سواء تعلق الأمر بسياستها الداخلية أو الخارجية

ومن تم يعتبر مفهوم إمارة المؤمنين الوارد في الفصل 41 من الدستور، بمثابة سلطة ومؤسسة فاعلة في النظام السياسي المغربي، وتعتبر مرتكزا أساسيا للسلطة الملكية للتحكم في الخيارات الاستراتيجية والسيادية للمجال الخارجي للمملكة، إضافة إلى اختصاصاتها الدستورية الواضحة في المجال.

لقد تم العمل على دسترة الحقل الديني في جميع دساتير المملكة المغربية، كأهم مصدر لمشروعية النظام السياسي المغربي، وتنظيمه ضمن «**المجال الخاص للملك**»[5]، وقد منحت هذه الدسترة للمؤسسة الملكية اختصاصات واسعة في تدبير الشأن الديني والسياسي، وحتى إدارة الشأن الخارجي للمملكة. المعطى الذي كرسه منطوق دستور29 يوليو2011 بتنصيصه على أن المملكة

(4) الفصل 41 من دستور 29 يوليو 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 12 شعبان 1432 الموافق 14 يوليوز 2011 والصادر بالجريدة الرسمية عدد 5664 بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق 30 يوليوز2011

(5) إن المجال الخاص أو المحفوظ للملك بالمغرب يجد أساسه ومشروعيته في المرجعية الدينية عبر مرتكزين أساسيين هما «إمارة المؤمنين» و«البيعة».

المغربية دولة إسلامية، واعتبر دينها الإسلامي الركيزة الأساسية المكونة لهويتها جعلت المؤسسة الملكية تستمد سلطاتها «فوق دستورية»[6]من مرتكزاتها الدينية، واستطاعت توظيفها لإحكام قبضتها على مجال السياسة الخارجية، وتطويقها من كل انفلات لباقي المؤسسات الدستورية.[7]

فالوظيفة التحكمية» للمؤسسة الملكية في مجال السياسة الخارجية تكونت عبر امتداد تاريخي وشكلت تقليدا معقلنا، من خلال وجود بنية مؤسساتية لدولة تقليدية تمنح الملك سلطات واسعة في تعاملها مع المحيط الخارجي[8]، حيث كان الملك الحسن الثاني يستلهم «البعد الديني لحكمه من تجربة الملك الوراثي»، إذ اعتبر الخليفة ممثلا أسمى للأمة تجاه العالم الخارجي، والمسؤول الأول عن أمن الجماعة المسلمة من التهديدات الخارجية، وكان يقوم بعقد المعاهدات باسم بلاده وبتعيين البعثات بالخارج، واعتماد البعثات الأجنبية لديه، كما اعتبر الخليفة أو السلطان مسؤولا عن الشؤون العسكرية لبلاده وقائدا للجيش.[9]

فالمشروعية الدينية للمؤسسة الملكية المبنية على المرتكز العقدي، تعتبر مسلما ثابتا في سياسة المملكة تجاه محيطها الخارجي، وآلية لتبرير خياراتها الاستراتيجية، خاصة تجاه القضايا ذات الانتماء الديني (قضية القدس مثلا)، كما تعتبر هذه المشروعية عاملا مهما للمؤسسة الملكية في اتخاذها المبادرة وسبقها الدبلوماسي في كل القضايا الدينية.

فالنموذج الإسلامي المغربي، يتأكد على المستوى المؤسساتي ويؤثر على السياسة الخارجة المغربية. إنها إحدى أبعاد القوة الناعمة للمملكة الشريفة التي تستهدف أزيد من 190 مليون من مسلمي غرب إفريقيا، ومساعدة الدول الافريقية للحفاظ على التراث الثقافي وترميم المخطوطات، وإعادة تأهيل الأضرحة وتنشيط الحياة الاجتماعية والثقافية وتدريب الأئمة في المغرب.[10]

إن السياسة الدينية للمغرب تشكل أحد أوجه تصريف الإسلام

(6) يقصد بها اختصاصات الملك التي تتجاوز النص الدستوري، واعتبرها الأستاذ مصطفى السحيمي «امتياز في إطار اختصاصات الملك له طبيعة «فوق دستورية» «extraconsti-tutionnelle» بدل الحديث عن «المجال المحفوظ».

(7) فاطمة الليلي: مدى مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في صناعة السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال الرباط، السنة الجامعية 2015-2016 ص20.

(8)Abderrahim EL-MASLOUHI: politique intérieure et politique extérieure au Maroc, essai d'identification de la dynamique interférentielle dans le champ politico-diplomatique marocain, thèse de doctorat en droit public Université Mohamed V .F.S.J.E.S Agdal Rabat .2001, P94

(9) سعيد الصديقي: المؤسسة الملكية والسياسة الخارجية، قراءة في مفهوم المجال المحفوظ ومسارات التنفيذ، المجلة «الدولية» العدد الثالث 2007، ص107.

(10)Jean-Yves Moisseron : les ambitions régionales marocaines en Afrique Sub-saharienne : une diplomatie royale : www.frstrategie.org

المغربي السمح لإفريقيا جنوب الصحراء من أجل الحد من التأثير المتزايد للسلفية الوهابية في إطار التنافسية، هذا النموذج الذي يتميز بتعدد الأطراف الفاعلة، وببعض المبادئ المهمة ومن أهمها:

1- إمـارة المؤمنين: إذ يتمتع الملك في المغرب بوصف أمير المؤمنين، وهو ما يحمله مسؤولية حماية الدين الإسلامي بواسطة المؤسسات التابعة له مثل: وزارة الأوقـاف والشؤون الإسلامية والمجالس العلمية ودار الحديث الحسنية وبعض الجهات شبه الرسمية مثل جمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية. وإحداث معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات وتأسيس مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة.

2- العلماء: قام العلماء بأدوار رائدة وكبيرة عبر تاريخ المغرب، لأنهم كانوا يبايعون الملوك وينزعون عنهم السلطة، وبعد الاستقلال أسسوا رابطة علماء المغرب سنة 1960، وكانت تمثل جماعة ضغط قوية ضد مظاهر الفساد والانحراف الأخلاقي. وفي سنة 2006 صدر ظهير ملكي يحول الرابطة من جمعية للعلماء إلى مؤسسة علمية بحثية تسمى الرابطة المحمدية لعلماء المغرب، ويعين الملك أعضاءها ورئيسها.-3

3- الزوايا والطرق الصوفية: قامت الزوايا والطرق الصوفية بأدوار حاسمة في تشكيل تاريخ المغرب. وتقوم بعض الطرق الصوفية الآن بتأطير عدد وافر من المغاربة، بل وعدد هام من مواطني دول أخرى في أفريقيا وأوروبا، وتعتبر التيجانية والقادرية والدرقاوية والبودشيشية من أهم الزوايا والطرق الصوفية المتواجدة حاليا بالمغرب.

4- الحركات الإسلامية المعاصرة: قامت هذه الحركات في نهاية العقد السادس من القرن العشرين كرد فعل على الامتداد اليساري الذي اكتسح المغرب بعد الاستقلال لملء الفراغ الذي أحدثه قصور جهاز العلماء في مجال الدعوة والإصلاح الاجتماعي. وعلى الرغم من الاحتكاك العنيف مع بعض فصائل اليسار، فإن الحركة الإسلامية عموما أدت دورا بارزا في الإصلاح الاجتماعي واستقرار النظام

السياسي. وتعتبر حركة التوحيد والإصلاح وحركة العدل والإحسان حاليا أهم فصائل الحركة الإسلامية،

5- وحدة المذهب المالكي: تتميز المملكة على عكس عدد كبير من الدول الإسلامية في الشرق بوحدة الدين الإسلامي والمذهب المالكي، وهذه الوحدة المذهبية وإن كان لها بعض الآثار السلبية على التنافس والاجتهاد العلمي الشرعي، فإن لها إيجابية لا تنكر وهي ضمان انسجام ووحدة المغاربة،

6- تنظيم الفتوى: حاصرت الدولة المبادرات المستقلة للعلماء، ونظمتهم في نطاق مجالس علمية محدودة الاختصاصات والأدوار، فهي لا تفتي إلا في مجال ضيق وفي القضايا الفردية، كما تذيل فتواها بما يفيد بأنها غير ملزمة إلا في أضيق الحدود تلافيا لأي تنازع مع سلطات القضاء والإدارة.

7- منع تأسيس الأحزاب السياسية على أسس دينية: منع قانون الأحزاب السياسية المغربي[11]، تأسيس الأحزاب على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جهوية.

(11) ظهير شريف رقم 1.11.166 صادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية

كما أن إنعاش فعالية الزوايا (التيجانية -القادرية - البودشيشية) بالمغرب، تشكل إحدى الآليات المستخدمة للتأثير في مواجهة المحاولات الجزائرية عبر زواياها المنتشرة بإفريقيا، وتحد في نفس الوقت من الانفلاتات التطرفية. من خلال لعب أدوار مهمة في التأطير الروحي والاجتماعي والاعتماد على أسس تفسير مضامين الدين الاسلامي الصحيحة.

في نفس السياق، ظل المغرب عبر التاريخ ملتقى تفاعل الحضارات والثقافات، جعله محور لنشر تعاليم دين الإسلام السمح بالقارة الأفريقية، ومما زاد من توطيد الروابط بين ملوك المغرب وسكان الساحل وإفريقيا الغربية الذين ينتسب معظمهم إلى الطرق الصوفية هو عنصر «البيعة»، ليس كشكل من أشكال الخضوع لسلطة الدولة الشرعية، بل كرابطة وجدانية تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية المعاصرة، حيث تبرز فيها مؤسسة إمارة المؤمنين. الأمر

الذي يفسر لنا التعلق الشديد والمحبة العظيمة التي يبديها مشايخ الطرق الصوفية بأغلب دول إفريقيا الغربية لشخص الملك المغربي باعتباره أمير المؤمنين، ولما يجسده نسبه الشريف من رمزية لدى أتباع المنهج الصوفي الذين ارتبط شيوخهم المؤسسون بروابط البيعة الشرعية مع ملوك المغرب.[12]

المغرب يشكل صلة وصل دائم وصلب بين العالم الإسلامي والغرب، بناء على أخلاقياته السياسية المبنية على دينه الإسلامي المعتدل والسمح

فالمغرب يشكل صلة وصل دائم وصلب بين العالم الإسلامي والغرب، بناء على أخلاقياته السياسية المبنية على دينه الإسلامي المعتدل والسمح الذي يعتمد الحوار بين الأديان وتقريب الثقافات.[13]

أمـا على المستوى الثقافي، فالمغرب يتوفر على موقع جيوستراتيجي جد مهم يسمح له بالتموقع على هرم الدول المتواجدة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مما يجعله ملتقى للثقافات الغربية بالإسلامية، فالدبلوماسية الثقافية من هذا التصور، تشكل إحدى الآليات والوسائل الرمزية التي تمكن المملكة المغربية من تحقيق طموحاتها الجيوسياسية، من خلال التأثير على ثقافات البلدان الأخرى، لاسيما الإفريقية عبر نهج القوة الناعمة.

فالمملكة المغربية تحاول الاعتماد على الخصائص الثقافية التي تربطها بدول القارة الافريقية ذات الأغلبية المسلمة، عبر توظيف امتداداتها الدينية والثقافية في الطرق الصوفية المنتشرة بالمنطقة، والتي تعود جذورها في الغالبية الى المغرب. إضافة إلى تبادل تلك الخصائص معها، واستقبالها للبعثات الطلابية الإفريقية عبر الوكالة المغربية للتعاون الدولي.

فالجانب الثقافي يحظى بمكانة محورية في توجهات السياسة الخارجية المغربية نحو إفريقيا، نظرا للتميز الحضاري والتماسك الداخلي بين مختلف مقومات ومكونات الهوية الثقافية المغربية، التي اكتسبت مع مرور الوقت قوة ومناعة كبرى بفعل التعايش والتسامح الذي يميز المجتمع المغربي ومكوناته على اختلاف

(12) عبد الإلاه الشباكي: دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الافريقية «الطريقة التيجانية نـمـوذجـا»، الحوار المتمدن، عدد 1977، بتاريخ 2007/07/15، ص 5.

(13) Rachid ELHoudaigui : la politique étrangère du Maroc entre la constante géopolitique et les contraintes de la mondialisation, Desaflos, Bogota,(colombia), (9) semestre II de 2003, P 222.

انتماءاته، وأصبح للعامل الثقافي دور أساسي في المرحلة الراهنة باعتبار المملكة المغربية أداة للتقرب والحوار والتفاهم بين الشعوب والحضارات، كما أن الذهنية المغربية طبعت ببعض السمات، فهي معتدلة ومنفتحة على الآخر، بالإضافة إلى أنها عقلية تحب التسامح وتحترم تقاليد وعادات الآخر.[14]

(14) محمد بنحمو: «شعرة بوتفيلقة كل ما يضر المغرب ينفع الجزائر» جريدة الوطن الآن، عدد 368، ماي 2010.

ويمكن أن نبرز بعض تجليات التعاون المغربي الافريقي في المجال الثقافي، من خلال الأدوار الأساسية التي تقوم بها الوكالة المغربية للتعاون الدولي في مجال التكوين والتعليم العالي، كآلية مرنة للتواصل ومساعدة الطلبة الأفارقة الراغبين في استكمال دراساتهم العليا في المجالات التقنية والعلمية والأدبية والقانونية والاقتصادية، وتسهيل استفادتهم من المنح بالمغرب، واحتضان هذا الأخير لعدد كبير من المهرجانات ذات الطابع الإفريقي، كمهرجان فاس العالمي للموسيقى الروحية ومهرجان السنيما الإفريقية، واحتضان بعض الأسابيع الثقافية لبعض الدول الافريقية بالمغرب، في محاولة للتقارب بين الثقافات ومد جسور تواصل الأفارقة المقيمين بالمغرب بعادات وتقاليد بلدانهم، مع الإشارة إلى أن المغرب أصبح في الآونة الأخيرة الوجهة المفضلة للطلبة الأفارقة.

ثانيا: سياسة المملكة المغربية الإفريقية للهجرة والاندماج القاري.

منذ ثمانينات القرن الماضي انتبه المجتمع الدولي إلى خطورة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفراد، وأصبحت تشكل تهديدا لأمن واستقرار بعض الدول، لاسيما الأوربية منها التي اتخذت عدة سياسات وبرامج للحد من تدفقات الهجرة الوافدة عليها من دول جنوب المتوسط بشكل أساسي، نتيجة بروز بعض الأحداث والمعطيات الدولية التي أفرزت ظواهر الإرهاب والتطرف وتهجير البشر والاتجار في الأسلحة والمخدرات. ومن تم أصبحت تشكل مسألة الهجرة، أولوية في السياسة الخارجية للدول الأوربية قبل أن تكون قضية لسياساتها الداخلية.

كما أن إدارة حدود الدول الإفريقية أصبحت هي الأخرى تتأثر

بشدة بالمخاوف الأمنية، حيث تتعرض لضغوط متزايدة من التدفقات الكبيرة غير النظامية والمختلطة للأشخاص في اتجاه شمال إفريقيا للعبور نحو القارة الأوروبية، وذلك راجع للعديد من العوامل والأسباب المرتبطة بالفقر والبطالة والحروب الأهلية والبحث عن حياة أفضل بالضفة الغربية، والملاحظ أن تهريب المهاجرين الأفارقة يرتبط ارتباطا وثيقا بباقي الجرائم الدولية المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والإرهاب، مما يكون لذلك من تأثيرات سلبية على الاستقرار والأمن دوليا وإقليميا ووطنيا.

وتشمل التحديات التي تواجه آليات إدارة الحدود، بناء قدرات القائمين على ذلك، للتمييز بين الأشخاص الذين لديهم أسباب مشروعة مقابل أسباب غير مشروعة للدخول أو العبور أو البقاء. وقد تعرضت بعض المناطق في العالم لهجمات مرتبطة بشبكات إرهابية دولية. ومن المهم أن تفي الدول بالتزاماتها الإنسانية تجاه اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المؤهلين للحماية[15]، في إطار احترام ضمانات حقوق الإنسان، مما يفرض حكامة جيدة للحدود عبر وضع نظام من القواعد والمؤسسات والتعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية.

في هذا السياق، أطلق الاتحاد الإفريقي منذ سنة 2007، برنامج الحدود لمساعدة الـدول على ترسيم حدودها وإدارتها، وتعزيز مبادرات التعاون عبر الحدود وتطويق المناطق العابرة للحدود وضمان إدارة فعالة وشاملة للحدود وتقوية علاقات حسن الجوار بين سكان الحدود، والمجتمعات الإقليمية.

يعد ملف الهجرة من أدوات السياسة الخارجية المغربية في علاقاتها الأوروبية والافريقية على السواء

ومما لا شك فيه، يعد ملف الهجرة من أدوات السياسة الخارجية المغربية في علاقاتها الأوروبية والافريقية على السواء، حيث ظلت المملكة المغربية لسنوات طويلة ممر العبور المفضل للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا، وهو ما جعلها محورا رئيسيا للسياسات الأوروبية تجاه إفريقيا، عبر إبرام اتفاقيات[16] عديدة مع الاتحاد الأوروبي للحد

(15) إطـار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018-2030)، مـنـشـورات مفوضية الاتحاد الافريقي، إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الافريقي، أدي أبابا، ماي 2018. ص 44.

(16) توقيع اتفاقية شراكة في مجال التنقل بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وتسع دول أعضاء في الاتحاد بتاريخ 7 يونيو 2013 (فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وهولندا والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة). وتحدد الشراكة الأهداف المنشودة في ما يخص إدارة الهجرة الوافدة من المغرب إلى الاتحاد الأوروبي ومختلف الأنشطة المزمع تنفيذها. -توقيع اتفاقية شراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبـي بتاريخ 19 دجنبر 2017، لتمويل لتعزيز سياسات المغرب في مجال الهجرة وبهدف تحسين الحكامة في مجال الهجرة بالمغرب من خلال دعم الاستراتجيات الوطنية في ما يتعلق بالهجرة واللجوء وما يتعلق بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج.يهدف إلى : المساعدة الاجتماعية والإنسانية للمهاجرين وطالبي اللجوء بالمغرب وحماية الأطفال المهاجرين والقاصرين غير المصحوبين، وضع إطار تنظيمي وقانوني للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، المعرفة بظاهرة الهجرة، إدماج المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم في سـوق الشغل، توسيع برنامج الـعـودة الطوعية للمهاجرين بالمغرب لبلدانهم الأصلية.

من الهجرة غير الشرعية.

فالتفكير في الهياكل المؤسساتية التي رأت النور في المملكة المغربية، وفي السياسات العامة المتخذة تدخل في إطار التحليل الذي يأخذ بعين الاعتبار السياق المعقد لمسألة الهجرة، التي هي مصدر ثروة، وفي نفس الوقت موضوع الصراع، والذي يتطلب مجموعة من السياسات المتماسكة والمنسجمة.[17]

وفي هذا الإطار، نهجت المملكة المغربية في السنين الأخيرة، سياسة جديدة تروم إدماج المهاجرين الافارقة غير النظاميين في البلاد، عبر تسوية وضعياتهم القانونية والسماح لهم بالعيش والاستقرار بالبلاد، في إطار انفتاح الدبلوماسية المغربية المتزايد على القارة الإفريقية، ونقلها في التعاطي مع موضوع الهجرة من المقاربة الأمنية إلى المقاربة الاجتماعية والإنسانية. ففي سنة 2014 قامت السلطات العمومية المغربية بتسوية أوضاع أزيد من 25 ألف مهاجر غير شرعي من دول إفريقيا جنوب الصحراء، قبل إعطاء انطلاقة المرحلة الثانية من البرنامج سنة 2016.[18]

نهجت المملكة المغربية في السنين الأخيرة، سياسة جديدة تروم إدماج المهاجرين الافارقة غير النظاميين في البلاد، عبر تسوية وضعياتهم القانونية والسماح لهم بالعيش والاستقرار بالبلاد

ويمكن القول بأن هذه السياسة تعتمد على بعض المحددات الأساسية:

رؤية شمولية: لا يمكن فصل قضية الهجرة السرية (غير النظامية) عن العديد من القضايا التي تشكل محور العلاقات بين الدول، كما أن الأبعاد الإنسانية تظل حاضرة في معالجة هذا الملف واحترام حقوق المهاجرين، ثم أن إدماج المهاجرين الأفارقة غير النظاميين، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هدف التنمية بالدول المصدرة للظاهرة، كما يجب معالجة الموضوع في بعده الشمولي والإقليمي، وفتح آفاق مشجعة على الهجرة الشرعية للحد من الهجرة غير الشرعية.

مسؤولية مشتركة: للحد من الهجرة السرية، لابد من الاعتراف بضرورة تقاسم المسؤولية بين الدول المصدرة للهجرة الشرعية منها

- المؤتمر الوزاري الثامن للحوار 5 + 5 ، حـول الهجرة وتنمية المنعقد في مراكش يومي 1 و 2 مـارس 2020 ، الـذي يضم الجزائر وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وليبيا ، مالطا والمغرب وموريتانيا والبرتغال وتونس.

(17) Houria ALAMI M'CHICHI : la migration dans la coopération UE-Maroc entre tentative de gestion institutionnelle et pragmatisme, « l » Maroc et les migrants », fondation Friedrich Ebert, Rabat 2005, p14

(18) مـحـمـد الـكـوخـي: استراتيجيات عـودة المغرب للاتحاد الافريقي والتوازنات القارية، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 9 فبراير 2017.

وغير الشرعية، ودول العبور والدول المستقبلة لها. بمعنى الدول الإفريقية والمملكة المغربية ودول الاتحاد الأوروبي. فالمسؤولية المشتركة تجعل من السياسة الخارجية المغربية في إطار العلاقات الدولية سياسة تضامنية مع الدول الإفريقية، لأن الرهانات الأخلاقية التي أصبحت تشكل مبادئ جديدة للعلاقات الدولية، جد واضحة في الإحالة الى مسؤولية الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة من أجل ضمان توازن عادل للمصالح"[19] بالرغم من أن المملكة المغربية ليست بتلك القوة والإمكانيات التي تملكها الدول الغنية.

في هذا الصدد، كيفت السلطات العمومية المغربية مسألة الهجرة السرية بأنها إشكالية معقدة عابرة للحدود تتطلب مسؤولية مشتركة بين الشركاء (دول الشمال ودول الجنوب)، ولا يمكن حلها من منظور أمني محض، وفق تصور دول الشمال، وإنما برؤية وتصورات مشتركة تأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني والتنموي والحقوقي.

ضمانة حقوق المهاجرين: يبدو على أن تدبير إشكالية الهجرة من طرف الشركاء كما أشرنا إلى ذلك، يجب أن تندرج في إطار احترام حقوق المهاجرين تماشيا مع التزامات الدول وتعهداتها باحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في الموضوع، وإدراكا من المملكة المغربية بضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإنها العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها، من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبتها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا....»[20]

وتماشيا مع ذلك، صادق المغرب على المعاهدة الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم بتاريخ 18 دجنبر 1990 التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1993.

ثالثا: الأبعاد والتحديات الأمنية في السياسة الإفريقية للمملكة المغربية.

يعتبر المحدد العسكري أهم العوامل التي تحدد قدرة الدولة على الدفاع عن أمنها[21] ومصالحها ضد كل تهديد أو عدوان خارجي،

(19) Houria ALAMI M'CHICHI : la migration dans la ccoperation UE-Maroc entre tentative de gestion institutionnelle et pragmatisme, op, cit, p 26

(20) تصدير دستور المملكة ل 29 يوليو 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 12 شعبان 1432 الموافق 14 يوليوز 2011 والصادر بالجريدة الرسمية عدد 5664 بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق 30 يوليوز 2011

(21) ينصرف مفهوم الأمن القومي هنا إلى المفهوم الواسع الذي يهدف إلى تأمين كيان الدولة من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحا الاستراتيجية» فالمفهوم يرتبط بالبعد العسكري ليشمل أبعادا أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية.

أي استخدام القوة بهدف الدفاع عن كيان الدولة ضد كل تهديد أو هجوم على أراضيها أو انتهاك لسيادتها الإقليمية. وهو بذلك يلعب دورا مهما في تحديد قدرة وقوة الدولة داخليا، من خلال فرض هيبتها بتحقيق الأمن والنظام العام، وخارجيا في مواجهة التهديدات الخارجية التي تمس سيادتها وحدودها.

ومن ثمة، ارتبط مفهوم السياسة الخارجية بالاهتمام بقضايا الأمن، فالدول تعتمد على قدراتها العسكرية مما يتيح لها المرونة في اتخاذ القرارات السياسية، سواء في أوقات السلم أو الحرب، ففي أوقات السلم تعد القوة العسكرية عاملا للترهيب والتهديد حتى ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة، بقصد التأثير في السلوك السياسي للدول الأخرى، حماية لمصالحها المشروعة وليس بقصد تهديد السلم العالمي. أما في أوقات الحرب، فهي تلعب دورا هاما في الدفاع عن البلد ضد كل تهديد أو خطر سواء كان داخليا أو خارجيا يمس أمنه وسلامته.[22] بذلك تشكل القوة العسكرية أداة جد مهمة من أدوات السياسة الخارجية للدول وتتخذ صورتين: إما الاستخدام الفعلي دفاعا عن المصالح العليا للدولة أو عن أمنها القومي، لاسيما بعد استنفاذ الأدوات الدبلوماسية السلمية في حل الأزمة، أو بالتهديد باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لردع أي عدوان خارجي في إطار الدفاع عن النفس حسب الشرعية الدولية.[23]

ارتبط مفهوم السياسة الخارجية بالاهتمام بقضايا الأمن، فالدول تعتمد على قدراتها العسكرية مما يتيح لها المرونة في اتخاذ القرارات السياسية

- (22) قتيبة مخلف عباس السامرائي: آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، مجلة «سر من رأى» المجلد 4 العدد 10 سنة 2008، ص61/60.

(23) يحيل هذا المفهوم إما إلى الاستخدام الدفاعي أو الهجومي او الردعي للقوة العسكرية.

وعليه، فإذا كانت المملكة المغربية تملك بعض عناصر قوة الدولة، فإنها تعرف تواضعا في أخرى، ومع ذلك تعمل في اتجاه بلورة مداخل وصيغ متعددة للمشاركة في صنع القرار الأمني على المستوى الدولي، كما تبحث عن مكانة متقدمة لها للتأثير في الأحداث والتفاعلات الدولية بما يخدم المصلحة الوطنية في جميع صورها وتجلياتها. وفي هذا السياق تأتي المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام بشكل عام وفي إفريقيا خاصة، والتي تسعى

من خلالها إلى جانب المساهمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، نحو تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية المتعددة والمتنوعة.[24]

فالمملكة المغربية بذلك، تحاول الاعتماد على عناصر استقرارها السياسي والأمني، لتسويق نفسها كشريك أساسي للقوى الدولية والإقليمية في القضايا الأمنية، من خلال الاعتماد على موقعها الاستراتيجي كبوابة أساسية للعبور من إفريقيا إلى أوروبا وتوفرها على واجهتين بحريتين: الأولى متوسطية والثانية أطلسية، بهدف تعزيز أدوارها كدركي للأمن في جنوب المتوسط وشمال إفريقيا، سواء في قضايا الهجرة أو الإرهاب أو الجريمة المنظمة، ومن ثم، يمكن القول بأن السياسة الخارجية المغربية، ارتهنت بضرورة تبني دبلوماسية أمنية وعسكرية فعالة بالقارة الإفريقية، من أجل تحديد الأهداف الجيوسياسية وضبط التوازنات وخدمة قضايا الوحدة الترابية.

فالدبلوماسية الأمنية في تصور السياسة الخارجية المغربية تنصرف هنا إلى مفهومين أساسيين: المفهوم العام للأمن الذي يهدف إلى ضمان الاستقرار والحفاظ على النظام العام وغالبا ما يكون له ارتباط بالقوة، حيث ينصرف المفهوم إلى الدفاع التقليدي عن حدود الدولة وسيادتها من كل تهديد أو عدوان خارجي عبر بعض الوسائل الأساسية، مثل الوسائل العسكرية والنظام الداخلي للقانون وبعض التدابير الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية[25]، ومفهوم الأمن الديني أو «الروحي»، الذي شكل في العقد الأخير إحدى الآليات الأساسية للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمملكة تجاه الدول الإفريقية، مما جعل البعض يتحدث عن «النموذج الإسلامي المغربي السمح» المبني على الرؤية الملكية القابلة للتصدير الخارجي.[26]

وأمام ظهور أوجه جديدة من التحديات التي تهدد أمن[27] واستقرار الدول «لاسيما الإفريقية»، نهجت المملكة المغربية

(24) محمد أشلواح: المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام بإفريقيا: مظاهرها وقراءة في بعدها الاستراتيجي، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد 15، دجنبر 2018، ص 46.

(25) التسلح ونـزع السلاح والأمـن الدولي «الكتاب السنوي 2003»، ترجمة فادي حمود وآخرون، منشورات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، السويد 2003 ص441.

(26)Abdellatif Hissouf: The Moroccan monarchy and the Islam- oriented PJD: programmatic cohabitation and the need for Islamic political secularism, All Azimuth,V5, n°1,Jan2016, P48.

(27) تنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها بالمنطقة، وتتخذ هذه الأخيرة مواقع لها، إذ عرفت غالبية الدول بعد استقلالها تأسيس حركات إسلامية تتولى النضال السياس للتعبير عن أيديولوجيتها، ودفع بعض الجماعات إلـى العمل السري في نشر الدعوة والنهج، في حين اتخذت مجموعات أخرى طابعا عدائيا في التعبير عن مواقفها تجاه الدولة، كالحركة الإسلامية بالمغرب المحظورة وجبهة الإنقاذ بالجزائر وظهور فروع للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وثم بعد أحداث الربيع العربي وما نتج عنه من أزمات بنيوية لبعض الأنظمة مثل انهيار النظام الليبي ، جعل المنطقة أكثر ملائمة للحركات الإسلامية الجهادية بسبب الانتشار السريع للسلاح، وأصبح نشاط تنظيم القاعدة ميدانيا بالمنطقة مرتبط برؤية جديدة تنطلق من المغرب العربي مرورا بالصحراء ووصولا على منطقة القرن الافريقي. وظهور تنظيم الدولة الإسلامية. إضافة إلى تحدي الهجرة السرية بالمنطقة التي جاءت نتيجة إفرازات الدولة الافريقية المأزومة بسبب استمرار النزاعات ومختلف أشكال الاضطهاد والعنف وفشل جهود التنمية، حيث دفع هذا الامر العديد من الفئات إلى عبور الحدود والابتعاد عن بؤر التوتر بالانتقال إلى مناطق أكثر امنا (منطقة المغرب العربي). وبالتالي فإن استمرار تدفقات المهاجرين السريين أخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية (الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر)

سياسة استباقية لمحاربة هذه التهديدات[28]، من خلال دبلوماسيتها لحفظ السلام بالقارة وفتح مجال التكوين والتدريب في وجه القوات الإفريقية للاستفادة من الخبرة المغربية، لاسيما بعد إغلاق العديد من مراكز التكوين الغربية في وجه هذه الأخيرة، إضافة إلى مشاركة القوات المغربية بشكل فعال في عمليات حفظ السلم والأمن بالمنطقة الإفريقية[29]، سواء تحت إشراف الأمم المتحدة بصفة «القبعات الزرق»[30]، أو التزامها بالمشاركة في العمليات التي تديرها الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب[31]، وقد شكلت تجربتها في الميدان نموذجا يحتذى به من قبل بعض القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا، عبر تعزيز التعاون والتنسيق الدولي أو بمساعدة هذه القوى في بعض الأحيان لحل بعض الأزمات بالقوة، كتقديم الدعم العسكري والسياسي لحركة المقاومة بأنغولا سنة 1976 ضد الحكومة الاشتراكية للرئيس إدواردو دوس سانتوسEduardo dos Santos، ومساعدة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أثناء التدخل بالزايير سنتي1977 و1978 في عهد الرئيس موبوتو سيسي سيكو، بذلك يكون تدخل ومساعدة القوات المغربية قد اتخذ عدة أشكال «المساهمة في عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين في العديد من المناطق (الصومال سنة 1993-البوسنة والهرسك سنة 1995- كوسوفو 1999- والمشاركة في التحالف الدولي أثناء حرب الخليج) وغيرها[32]. كما قدمت المملكة دعما لوجستيكيا لتدخل القوات الفرنسية بدولة مالي في مواجهة الحركات الإرهابية سنة 2013، إلى جانب تقديم المعطيات والمعلومات الاستخباراتية التي تشكل معطى مرجعيا في الحرب على الإرهاب. وعرضت على سلطات النيجر مساعدات عسكرية في مواجهة حركة «بوكوحرام». كما لعب دورا مهما في حل القضية الليبية من خلال احتضانه مؤتمرا لأطراف النزاع تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة توج باتفاق الصخيرات.

إن تفاعل السياسة الخارجية المغربية مع مبادرات القوى الدولية

(28) تشكل ظاهرة الارهـاب وتوسع شبكات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر أهم أوجه هذه التهديدات بالمنطقة.

(29)Severin Thetchoua Tchokonte: la politique de puissance du Maroc en Afrique Subsaharienne, Revue espace Géographique et Société Marocaine n19 Septembre2017, P87 .

(30) شارك المغرب بقواته في عملية استقرار النظام بجمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2010، او العملية الأممية بساحل العاج سنة 2004، أو العملية الأممية للحفاظ على استقرار النظام بدولة مالي سنة 2013.

(31) اعتمدت مجموعة من العمليات الاممية لمحاربة الارهاب على التجربة المغربية لا سيما الجانب المرتبط بالدعم اللوجستيكي أو الاستخباراتي، كما تقدم القوات المغربية الدعم لمنطقة الساحل الافريقي وبعض دول الخليج.

(32)Rachid El Houdaigui: la Politique étrangère du Maroc entre la constante géopolitique et les contraintes, RMEI n° 11 Juin 2003, P 38.

المختلفة تجاه بلدان القارة الافريقية، يبرز حرص الدبلوماسية المغربية على التفاعل الإيجابي مع هذه المبادرات على اختلاف أهدافها ووسائلها ومستوياتها، والاستفادة منها في تطوير علاقات التعاون المغربية الافريقية.[33]

فالحضور العسكري المغربي في النزاعات الإفريقية له من الدلالات ما يبرره، أولا من أجل تعزيز الحضور المغربي بالقارة ولعب أدوار قيادية على مستوى سياسته الخارجية، ثم من أجل استغلال فرص تدخله بالقارة الإفريقية عسكريا وإنسانيا من أجل حماية مصالحه السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، ثم إن ضمان استقرار المملكة له ارتباط بالاستقرار السياسي والأمني للدول الإفريقية، على أساس أن إفريقيا تشكل العمق الاستراتيجي للمغرب، إضافة إلى أن هذا الحضور يخدم في أبعاده قضية الوحدة الترابية للمملكة، لاسيما بعد قرار عودتها إلى الاتحاد الإفريقي سنة2017، والانخراط في مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الإفريقي بداية سنة 2018، أو كما يرى الأستاذ سعيد الصديقي «بأن هذه السياسة التي تعتمد على «استراتيجية كبرى» مبنية على أبعاد متجانسة ومتكاملة، سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، تشكل مخططا مندمجا، ولا تعتمد فقط على الأهداف، وإنما تهدف إلى استغلال الإمكانيات والمؤهلات الإفريقية».[34]

في إطار توجيه سياسة القوة المغربية نحو افريقيا جنوب الصحراء، ومع ظهور أشكال جديدة لتهديد الأمن والسلم بالمنطقة، وبسبب عجز القوات الافريقية في مواجهة هذه التهديدات بعد إغلاق العديد من الأكاديميات العسكرية الأوروبية والأمريكية في وجه الأخيرة، قامت المملكة بفتح أبواب أكاديمياتها العسكرية في تلك القوات، وتمكينها من التداريب المشتركة وتقاسم الخبرات معها، حتى تصبح قادرة على مواجهة التحديات الأمنية المطروحة، لاسيما بعد صعود التنظيمات الراديكالية المؤدية إلى الجهاد، وظهور جو من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، مما يثير مخاوف المملكة من حيث أنها

(33) م. مجيد كامل حمزة: مرتكزات السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، المجلة السياسية والدولية، المجلد 2016، عدد 32/31، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ص 155.

(34)Said Saddiki: Morocco's Foreign Policy Treads on the Shifting Sands Of Africa, Moroccan institute for policy analysis (MIPA.INSTITUTE) April 2018, P5 et 6

تشكل تهديدًا ملحًا لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية في إفريقيا جنوب الصحراء.

بالتالي، فإن المملكة تمثل جهة فاعلة معتدلة، تسهم في إحلال السلام بين الشعوب، وهذا ما يجعلها تلعب أدوارا فاعلة داخل الهيئات المتعددة الأطـراف، يسمح لها بتطوير شبكات من التحالفات وسمعة دولية للوساطة، والتي يصفها بعض المؤلفين بحق بأنها سياسة «القوة العلائقية»[35]. وبالتالي شكلت المملكة دائما ضامنا للأمن والسلم بالقارة الافريقية من خلال تدخلاتها عن طريق الوساطة لفض النزاعات بين الدول الافريقية، أو من خلال مشاركة قواتها بجانب القبعات الزرق في عمليات حفظ السلم بالقارة تحت إشراف الأمم المتحدة.

شكلت المملكة دائما ضامنا للأمن والسلم بالقارة الافريقية من خلال تدخلاتها عن طريق الوساطة لفض النزاعات بين الدول الافريقية

من خلال التزامات المملكة بالقارة الافريقية، فإنها تروم تحقيق هدفن أساسيين: فهي تسعى إلى لعب أدوار طلائعية تجعلها قائدة للسلم والاستقرار بالقارة الافريقية، ثم البحث عن تقديم كل الدعم والمساعدة الاقتصادية والاستراتيجية لدول القارة.[36]

فالعامل الأمني ظل يشكل محددا أساسيا في صنع توجهات السياسة الخارجية المغربية ضد كل أشكال التهديدات الإرهابية المنتشرة بالمنطقة، والتي يمكن أن تهدد استقرار المملكة الداخلي، ويمكن أن تؤثر على استثماراتها بدول القارة، وعلى علاقاتها بدول أوروبا. الأمر الذي جعل من السلطات المغربية الانخراط في كل المبادرات الدولية لحفظ السلم والأمن الدوليين بالمنطقة، والتفاعل مع كل التطورات والأحداث الإرهابية التي تقع بالمنطقة، تماشيا مع بعض الثوابت التي ظلت تتحكم في سياستها الخارجية منذ انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، ومساهمتها في تدبير وحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وإنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ القاضي بالمساواة في الحقوق فيما بينها[37]، وهو المبدأ الذي يحمل في دلالته نوعا من العدالة في العلاقات بين الدول

(35) تفترض العلاقات الدولية، على الصعيد النظري تساويًا شكليًّا بين الدول المكوِّنة للنظام العالمي، كما يتساوى المواطنون أمام القانون في نظام ديمقراطي، ولكنها على صعيد الواقع تؤكد أن مقدار القوة الـذي تملكه الدولة هو العامل الأساس، وأحيانًا الوحيد، في ترتيب موازين النظام الدولي وتحديد طبيعة العلاقات بين دوله. ولذلك حظي مفهوم القوة بموقع مركزي في الحوارات الكبرى التي دارت بين مختلف المدارس النظرية للعلاقات الدولية، بواقعيتها وليبراليتها وما يقع بينهما وعلى أطرافهما من مقاربات. ويؤكد هانز مورغنثاو، أن «السياسة الدولية، مثلها مثل السياسة في أي مستوى آخر، تقوم على الصراع من أجل امتلاك القوة، وأنه أيًّا كانت الأهداف القصوى للسياسة الدولية، فإن القوة تظل هدفها المباشر . وبما أن القوة محور الصراعات فـي مختلف مستويات النظم الاجتماعية، فإن «الصراع على القوة يجعل من السياسة الدولية بالضرورة ساحة لسياسة القوة».

(36)Afouda ADIMI, PIERRE : nouvelle offensive diplomatique du Maroc en afrique subsaharienne, quel regard « paix et sécurité internatonales », Journal of international law and intarnational relations, université de Cadiz, Espagne, N°32015/, P 112.

(37) للمزيد انظر المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة http:// www.un.org/ar/char-/ter-united-nations

بغض النظر عن قوتها العسكرية أو الاقتصادية[38]، والالتزام بثوابت الشرعية الدولية التي تفرض عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ووحدتها الترابية، إضافة إلى استثمار آليات الوساطة والتحكيم لحل العديد من الخلافات والنزاعات الإقليمية واحتضان لطاولة الحوار بين الأطراف المتنازعة، مثل المؤتمر الدولي الصخيرات الذي احتضن الحوار السياسي الليبي لإيجاد صيغة توافقية بين الأطراف المتنازعة.

ثابت آخر لا يقل أهمية في تأطير توجهات السياسة الخارجية المغربية، يتمثل في الإيمان بمبدأ التضامن الإنساني عبر مساهمتها في معالجة مختلف الحروب الأهلية في إطار ما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة، فقد عملت المملكة على ترسيخ كل أشكال التضامن وتكريسها، وهو ما تم التعبير عنه خلال إضفاء البعد الإنساني الذي كان حاضرا بشكل متواصل في مهام القبعات الزرق المغاربة التي تم إرسالها في البعثات المختلفة لحفظ السلام الأممية،[39]

بذلك تتخذ السياسة الخارجية المغربية مقاربة جديدة تهدف إلى تجسيد مبادئ وخطب الملك المتعلقة بالتضامن السياسي والدبلوماسي مع دول القارة، أخذا بعين الاعتبار التحديات السوسيو اقتصادية والأمنية للمنطقة[40]، وعلى اعتبار كذلك أن ارتباط المملكة بجدور تاريخية بإفريقيا، كما أشار إلى ذلك الدستور نفسه،[41] وكما أشار إليه الملك محمد السادس في خطاب العرش بالقول «إن للمغرب أسبقيات جيو سياسية محددة، فبروح التضامن، ما فتئنا نعمل على مساندة ودعم شعوب قارتنا الإفريقية، وخاصة في بلدان الساحل وجنوب الصحراء والإسهام في تحقيق أمنها واستقرارها وتنميتها البشرية والحفاظ على سيادتها ووحدتها الوطنية والتصدي للمعضلات التي تعانيها»[42]. وأكد كذلك على أن «المغرب مستمر في وضع سياسة إفريقية

تتخذ السياسة الخارجية المغربية مقاربة جديدة تهدف إلى تجسيد مبادئ وخطب الملك المتعلقة بالتضامن السياسي والدبلوماسي مع دول القارة

(38) ABDELHAMID Benkhatab: Contribution à l'étude de la politique étrangère marocaine de l'indépendance à 1972, thèse de doctorat en droit public F.S.J.E.S Agdal, Université Mohamed V Rabat 20052006- P 157.

(39) محمد أشلواح: المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام بإفريقيا، مرجع سابق، ص 47.

(40)Abdelaziz BARRE: les nouveaux axes de la diplomatie marocaine, in « Le Maghreb et son Sud: vers des liens renouvelés, CNRSE éditions, Paris P42

(41) تصدير دستور 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 12 شعبان 1432 الموافق 14 يوليوز 2011 والصادر بالجريدة الرسمية عدد 5664 بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق 30 يوليوز2011 .

(42) خطاب العرش للذكرى السابعة الموجه إلى الأمة بتاريخ 30 يوليوز2006,

متجانسة لتحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الأمن الإقليمي، وأن أدواره تدخل في إطار مقتضيات التعاون التي تربط المغرب بدول (إفريقيا) الساحل والصحراء لمواجهة كل التهديدات التي تمس المنطقة»[43].

إذا كانت المملكة قد استطاعت استثمار إمكانيات وفرص دبلوماسيتها المتعددة والناعمة، التي استطاعت أن تروج لنموذجها التنموي والسياسي كقوة استراتيجية في شمال إفريقيا، وعامل استقرار بالمنطقة، وكنموذج يحتدى به في سياستها الدينية والروحية المبنية على التسامح والاعتدال ونشر قيم التعايش والسلم ونبذ كل أشكال العنف وحل النزاعات بالطرق السلمية، و الترويج لنموذجه في مكافحة الإرهاب والتطرف عبر نجاعة أجهزته الاستعلاماتية والأمنية وسياسته الاستباقية الهادفة الى منع حدوث الاعمال الإرهابية وتجفيف الموارد التنظيمات الإرهابية، فإن ذلك الأمر لم يخل من توجيه بعض الانتقادات لهذه السياسة في مواقف عدة وجدت المملكة نفسها مشاركة بقواتها في بعض الأعمال تحت غطاء الشرعية الدولية أو التدخل الإنساني.[44]

رابعا: المحدد الجغرافي ورهانات عودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي.

يعتبر المحدد الجغرافي من أهم العوامل المادية الدائمة لسيادة الدولة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سياستها الداخلية والخارجية، لدرجة الاعتقاد بأن «سياسة بلد ما هي جغرافيته»[45]، حسب تعبير الأستاذ مارسيل ميرل Marcel Merle. هذه السياسة التي ترتكز في صياغتها على مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة، وتتأثر ببعض المحددات الداخلية والخارجية التي تفوق أهميتها تأثير الهيئات والجماعات الداخلية والمؤسسات الرسمية،[46] تفرز في مجملها سياسة خارجية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها الدفاع عن الوحدة الترابية وحماية المصالح الاستراتيجية للبلاد.

وتعتبر المملكة المغربية من الدول القليلة التي شكل موقعها

(43) خطاب الملك محمد السادس أمام هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 30 يوليوز2010.

(44) المصطفى بوكرين: السياسة الخارجية للمملكة المغربية وحدود التوازن بين المؤسسات السياسية في ضوء دستور 2011، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد الخاص رقم 25، مطبعة الأمنية، الرباط ماي 2021، ص 37.

(45)Marcel MERLE : la politique étrangère, Op Cit, P191.

(46) لبنى بوشياه: السياسة المغربية في مجال الهجرة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال الرباط، السنة الجامعية 2016/2015، ص 92.

الجغرافي محددا دائما في سياستها الخارجية[47]، حيث يطرح هذا المحدد أعباء على المملكة، تتمثل في تحديد التوجهات الأكثر ملاءمة لتدبير مصالحها الاستراتيجية في مواجهة التحديات المرتبطة بالجوار من جانب الجزائر على مستوى الحدود وافتعال أزمة الصحراء من جهة، ومن جانب إسبانيا البوابة الرئيسية للاتحاد الأوروبي، وما تطرحه العلاقة من تحديات الهجرة غير الشرعية، وملف الصيد البحري، ومحاربة شبكات التهريب الدولي، ومحاربة الحركات الإرهابية، وغيرها من جهة ثانية.

إن موقع المملكة الجغرافي المتميز، باعتبارها ملتقى حضارة الغرب بالشرق بشمال إفريقيا، وتوفرها على واجهتين بحريتين، الأولى تطل على البحر الأبيض المتوسط والثانية على المحيط الأطلسي، تجعل منها نقطة استقطاب استراتيجية في توجه السياسة الخارجية لدول الجوار الأوروبية[48]والأمريكية والإفريقية، وتجعل منها ملتقى الطرق والحضارات.

فموقع المملكة الجيوستراتيجي، يعد نقطة ارتكاز مهمة في بناء إطار مستقبلي لعلاقات المغرب مع كل من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، على أساس احتفاظ المملكة بميزة -الممر الحتمي- سواء في اتجاه الشمال أو اتجاه الجنوب. وأن استغلال هذا الموقع في سياستها الخارجية يبقى رهانا سياسيا يجب السعي لربحه، فضلا على أن موقع الصحراء البحري له أهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الأمن القومي، حيث أن العنصر الجيوستراتيجي المتمثل في المساحة الجغرافية، وما تحتويه من موارد طبيعية واقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل سكاني، يوفر مزايا كثيرة للأمن سواء كانت عسكرية أو اقتصادية، ويجعل المملكة حاضرة في انشغالات وأجندات القوى الكبرى، مما يمنحها في بعض الأحيان هامشا من الحركة والمناورة في لعبة المنافسة الإقليمية والدولية.[49]

موقع المملكة الجيوستراتيجي، يعد نقطة ارتكاز مهمة في بناء إطار مستقبلي لعلاقات المغرب مع كل من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي

(47) سعيد الصديقي: صنع السياسة الخارجية مرجع سابق، ص260.

(48) كان للموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب دورا كبيرا لتعرضه لأطماع المستعمر الاجنبي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مناطق: منطقة طنجة الدولية، ومنطقة الشمال للاحتلال الفرنسي ثم منطقة الجنوب والجزر الخالدات وسبتة ومليلية للاحتلال الإسباني.

(49) ليلى الرطيمات: قضية الصحراء وموقعها لدى التكتلات الجهوية - نموذج الاتحاد الأوروبي-الاتحاد الإفريقي، ضمن مؤلف جماعي «آفاق قضية الصحراء المغربية بين الرهانات الوطنية والتحديات الاقليمية والمستجدات الأممية» منشورات مركز الدراسات والأبحاث القانونية والقضائية والاجتماعية، مكتبة دار السلام، طبعة أولى سنة 2018، ص 161/160.

وعليه، فإن هذا العامل يعتبر من المؤثرات المهمة في مجال السياسة الخارجية المغربية حيث يتأثر سلوكها الخارجي بالموقع الجغرافي المتميز الذي تتوفر عليه على مستوى الموقع والحدود والجوار والخصائص الطبيعية. بل إن سوء استغلال العامل الجغرافي للمملكة، يمكن أن يشكل معوقا لتطور سياستها الخارجية، مما يفرض على المؤسسات السياسية إعادة النظر في هذا المعطى من أجل تبني مقاربة منفتحة على كل الدوائر الجيوستراتيجية.

وعليه، جعل الموقع الاستراتيجي للمملكة، من التوجه الإفريقي إحدى أولويات سياستها الخارجية بحكم طبيعة العلاقات التاريخية التي تربطها بغالبية الدول الإفريقية، وبحكم طبيعة انتمائها الجغرافي لنفس القارة، فاتخذت سياستها الخارجية تجاه هذا الفضاء عدة أوجه، منها السياسي والاستراتيجي والاقتصادي[50] والتجاري والثقافي والديني. فاعتبرت بذلك إفريقيا الامتداد الطبيعي والاستراتيجي للمملكة، مما جعل الملك الراحل الحسن الثاني يشبهها «بشجرة تمتد جذورها المغذية امتدادا عميقا في التراب الإفريقي، وتتنفس بفضل أوراقها التي يقويها النسيم الأوروبي.»[51]

ففي ظل التحولات والتطورات العالمية والإقليمية، وجدت المملكة نفسها مدعوة إلى تعزيز حضورها الافريقي وبناء علاقات استراتيجية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء في إطار دبلوماسية إقليمية ناعمة تضمن لها قيادة مساعي القارة للتنمية، ورفع التحديات والإكراهات التي تواجهها، والتحدث باسمها في المحافل الدولية، فقد أدركت المملكة مدى تضرر العلاقات المغربية الأفريقية من خلال تركيز جهودها على الانفتاح شمالا من خلال تعزيز علاقاتها بالاتحاد الأوروبي على حساب علاقاتها بدول الاتحاد الإفريقي، وهو ما ترتب عن ذلك، خسارتها لموقعها الرائد في القارة الإفريقية بكل إرثه وثقله التاريخي والثقافي، وأدرك صانع القرار الخارجي المغربي، أن قرار مغادرة المملكة لمنظمة الوحدة الافريقي سابقا سنة 1984، عندما قبلت الأخيرة بانضمام جبهة البوليساريو إليها كعضو

(50) من بين الاجـراءات اتخاذ الملك محمد الـسـادس قـرار إلغاء ديون المغرب على البلدان الافريقية الأقل نموا على هامش أشغال القمة الأورو-إفريقية المنعقدة بالقاهرة أيام 3 و4 أبريل سنة2000.

(51) الحسن الثاني: التحدي، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية 1982، الرباط ص295.

دائم، كان قرارا متسرعا وخاطئا، ومن ثم اتضحت الحاجة الماسة له إلى إحياء الدور المغربي في إفريقيا والعودة به إلى جذوره التاريخية، الذي أملته الضرورات الداخلية والخارجية والتحديات المرتبطة بذلك، من قبيل النزعة العالمية نحو التكتلات وتعزيز الأدوار الإقليمية للدول خدمة لقضاياها الاستراتيجية المشتركة.[52]

فمنذ شعور المملكة بعزلة إفريقية نتيجة مغادرة المنظمة الإفريقية، اعتمدت في دبلوماسيتها على تعزيز العلاقات الثنائية مع دول القارة الافريقية جنوب الصحراء، يمكن تسميتها ب «دبلوماسية القرب»، وهي دبلوماسية شخصية تبناها ملك البلاد عبر زياراته المتكررة لهذه الدول، شكلت مصدر قوة جيوستراتيجية عاكسة لسيادة وقوة المملكة. ويبدو أن تكثيف المشاورات وتنسيق المواقف والدفاع المشترك عن الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان النامية تشكل أيديولوجية التي تقوم عليها علاقات الملكة المتعددة الأطراف في إفريقيا جنوب الصحراء.[53]

وبفضل الانخراط الشخصي الفاعل للملك محمد السادس في القارة الإفريقية، الذي استهدف إعادة تموقع الملكة داخل القارة، والبحث عن دعم سياسي لقضية الصحراء، ومن خلال التطور الذي عرفته سياسة المملكة الخارجية عبر نهج سياسة شاملة ومتكاملة تجاه الدول الإفريقية كمجموعة، متعددة الأبعاد ومنفتحة على المجالات الحيوية وتعزيز العلاقات معها، ليس بارتباط بقضية الصحراء فحسب، وإنما لجعل المغرب يلعب أدوارا مؤثرة وفاعلة في الساحة الإفريقية[54]، مما توج بعودة المملكة إلى منظمة الاتحاد الإفريقي بتاريخ 30 يناير 2017.[55] العودة التي شكلت حسب المتتبعين، محطة جديدة في السياسة الخارجية للمملكة، واعتبرت مكسبا دبلوماسيا استراتيجيا من أجل تعزيز مكاسبها للدفاع عن الوحدة الترابية.

في نفس السياق، استطاعت السياسة الخارجية المغربية نهج سياسة الانفتاح على دول القارة الإفريقية من أجل توطيد العلاقات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وكسب المزيد من الدعم

(52) م. مجيد كامل حمزة: مرتكزات السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص 143.

(53) SEVERIN Tchetchoua tchokonte : la politique de puissance du Maroc en Afrique subsaharienne, Revue Espace Géographique et Société Marocaine, N°17/2017, P84/85.

(54)NIZAR Messari :african foreign policy, Menara, future notes, n° 12 june2018 P.4

(55) حيث صوتت لصالح المغرب بالقمة الافريقية بأديس أباب، 39 دولة، مقابل فض 9 دول هذه العودة وامتناع عشر دول عن التصويت، وغياب أربع دول

والتأييد للمبادرة المغربية لمشروع الحكم الذاتي، حيث استطاعت مجموعة من الدول الإفريقية في الآونة الأخيرة سحب اعترافها بما يسمى «جبهة البوليساريو»، وفتح قنصليات لها بمدن الأقاليم الجنوبية «العيون والداخلة»[56]، وتأتي هذه الخطوات انطلاقا من ممارسة المملكة لحقوقها السيادية على مجمل أراضيها وحرية مبادراتها الدبلوماسية وفق مقتضيات المادتين 2 و4 من اتفاقية فيينا لسنة 1963. فانتقال الدبلوماسية المغربية من طابعها التقليدي إلى دبلوماسية القنصليات يهدف بالأساس إلى تعزيز الوضع القائم، وتهييئ الأرضية الملائمة للمملكة لتعزيز موقفها دوليا وإقليميا وتثبيت سيادتها على الأقاليم الجنوبية.

فالمملكة تتوفر على العديد من الفرص والإمكانيات التي ينبغي استثمارها بالشكل المناسب داخل القارة الافريقية، مقابل استفادة دول القارة من نقل خبرة المملكة في العديد من المجالات ومن مساعدتها واستثماراتها لضمان تنمية العديد من القطاعات الحيوية، بما يعني حاجة المملكة لتصدير تجاربها وخبراتها التقنية والمالية لدول القارة مقابل سد حاجيات تلك الدول في مجال التنمية (الفلاحة – المعادن – البنية التحتية – النقل – الماء والكهرباء – الاتصالات -الصناعة -التعليم والسياحة) في إطار تعاون جنوب جنوب.[57]

فكل هذه المعطيات تحتم على المملكة استعادة دورها التاريخي بالمنطقة، وإعادة تموقعها في ساحة التجاذبات الدولية والإقليمية، من خلال توظيف كل الآليات الدبلوماسية التي تتوفر عليها للتغلغل في العمق الاستراتيجي للعديد من الفضاءات (شمال إفريقيا- إفريقيا جنوب الصحراء والاتحاد المغاربي- والمحيط الإسلامي...).

الخاتمة

باعتماد المملكة المغربية دبلوماسية ناعمة في نهجها الخارجي، استطاعت ربح العديد من النقط لصالحها في قضية الصحراء، بعد تغيير استراتيجية تحركها، فانتقلت من أسلوب دفاعي إلى أسلوب هجومي، وقطعت مع سياسة الكرسي الفارغ داخل الاتحاد الافريقي وفي المنتديات والمحافل الإقليمية والدولية، توج ذلك بالعودة

(56) جمهورية جـزر القمر، جمهورية ساوتومي، برينسيب الديمقراطية، جمهورية ساحل العاج، جمهورية إفريقيا الوسطى،

(57) ELKHAYAT Sami : les enjeux de la politique africaine du Maroc, Revue Espace Géographique et Société Marocaine, N° 15/2016, P73.

القوية إلى أحضان الاتحاد الافريقي نتيجة ثمرة دينامية متواصلة تميزت باستثمار دبلوماسي في مجال إيجاد حلول للنزاعات الإقليمية، ومكافحة الإرهاب، والتكوين، ونهج سياسة جديدة للهجرة، تروم إدماج المهاجرين الأفارقة غير النظاميين في البلاد، عبر تسوية وضعياتهم القانونية والسماح لهم بالعيش والاستقرار بالبلاد.

كما استطاعت تكثيف جهودها لتقوية المركز الروحي للمملكة وتأهيل السياسة الدينية خدمة للسلم والأمن في إفريقيا، وتحصين المنطقة من الحركات التطرفية والتنظيمات الإرهابية.

إن الدبلوماسية المغربية الناعمة لا تتوقف على الجانب الديني والثقافي والروحي، بل سمحت بتوطيد علاقات ودية بين المملكة ودول إفريقيا، عبر عقد مجموعة من اتفاقيات الشراكة، ودعم التوسع الاقتصادي المغربي بإفريقيا من خلال البنوك والمجموعات الاقتصادية الكبرى المتخصصة في مجالات الاتصال والزراعة والأغذية والنقل في إطار مقاربة رابح-ربح، حيث تستفيد الدول الافريقية من تجربة المملكة كخامس قوة اقتصادية بإفريقيا،وبالمقابل تستفيد المقاولات المغربية من الاستثمار في القطاعات المذكورة بالدول الافريقية.

وعلى الرغم من المكاسب التي حققتها الدبلوماسية المغربية الناعمة، فإن الارتقاء بالعلاقات المغربية الافريقية إلى المستوى اللائق بها، يتطلب منها المزيد من التعبئة، وبلورة سياسة إفريقية واضحة المعالم، وفق مقاربة شمولية بهدف استثمار المؤهلات والفرص التي تمنحها هذه العلاقات وتوظيفها لصالح القضايا الوطنية السياسية منها والاقتصادية والأمنية، كما يتطلب ذلك استحضار بعض التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول الإفريقية، ووضع خطط بديلة في حالة الأزمات، لاسيما أن القارة أصبحت محط استقطاب وتنافس القوى الدولية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية -الصين الشعبية – روسيا).

ولبلوغ تلك الأهداف، تحاول المملكة المغربية في السنين الأخيرة أن تجد لها موطئ قدم في الساحة الدولية والإقليمية من خلال استثمار وتوظيف مجموعة من مكامن القوة، وتحويل مجموعة من الأزمات والأحداث الدولية إلى فرص لتعزيز دورها المحوري في السياسة الدولية، و تطوير أساليب اشتغالها، اعتمادا على أهداف بعيدة المدى، من أجل تعزيز حضورها في الساحة الإفريقية على جميع المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية والدينية، حتى يكون لها تأثير إيجابي على مسار قضية الوحدة الترابية.